

"الرقابة الإدارية والمالية على العقود الحكومية"

إعداد الباحثة

سحر محمد عبدالكريم الجازي

محاسب مكلف مدير مالي

بلدية الحسينية الجديدة



الملخص:

ترجع نشأة الرقابة إلى نشأة الدولة وملكيته للمال العام وإدارته بالنيابة عن الشعب وقد إتسع نشاط الإدارة وازداد حجم المال العام مع تطور وظيفة الدولة من المحافظة على الامن الداخلي والخارجي قامة الرقابة الادارية إلى التدخل في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، وتعتبر الرقابة ركناً من أركان التنظيم و التخطيط في الدولة الحديثة ولقد ساعد على تطور الرقابة المالية تطور الدولة وانتقالها من الدولة الحامية إلى الدولة المتدخلة، وتطور السلطات وانقسامها إلى قضائية وتشريعية وتنفيذية، وكان للكوارث والازمات التي مرت بها الدول دوراً في دفع المجتمعات إلى تطوير أجهزة الرقابة المالية من أجل المحافظة عليها وتوظيفها من أجل تجاوز الازمات.

المقدمة:

إهتمت العديد من دول العالم بتطوير الدور الرقابي للإدارة العليا من خلال أجهزة الرقابة لديها لما لها من فوائد عديدة من أهمها المحافظة على المال العام وضمان سلامة النشاط المالي والإداري والتأكد من التزام الجهات الخاضعة لرقابتها باللائحة والقوانين واللوائح والتعليمات السائدة ومتابعة الاعمال وتنفيذ الخطط والسياسات الموضوعية بقصد التعرف على الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب كما يتم العمل على حماية الاموال العامة بطريقة فعالة في إطار مؤسسي يعتمد على القوانين التي تعطيها حق القيام بأداء أعمالها الرقابية بكل إستقلالية، وكذلك تعمل على التعاون بين أجهزتها الرقابية وتبادل الخبرات فيما بينها وتنمية قدرات أجهزتها الرقابية.

تعتبر الرقابة المالية في الاردن بمثابة صمام الامان الذي ينبه الادارة العليا في الدوائر والمؤسسات الحكومية الى حدوث الاخطاء والاسراف وأي شكل من اشكال التلاعب بالمال العام وتبين هذه الرقابة أي إنحرافات تؤثر على الفعالية في الأداء العام في هذه الدوائر والمؤسسات.

الرقابة المالية

فهو منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والادارية و هي حزمة من الرقابات المتعددة التي تمارس في وقت واحد بهدف التأكد من صحة وسلامة التصرفات المالية من كافة النواحي بغية المحافظة على الاموال العامة ورفع كفاءة إستخدامها وتحقيق أعلى درجة من الفعالية في النتائج المرجوة من إنفاق المال العام أو تحصيله.

وهي مجموعة من الاجراءات والعمليات اللازمة لتتحقق من الحفاظ على المال العام وحمايته من السرقة والاختلاس، والتأكد أن الاعمال تسير وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المقررة، وأن العمليات المالية تم تنفيذها وفقاً للخطط المطلوبة والاهداف الموضوعية

اهداف الرقابة المالية

تهدف الرقابة المالية إلى تحقيق العديد من الاهداف من أهمها:

1. حماية أصول المنشأة من السرقة والاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام والاهمال.
2. التأكد من صحة ودقة وسلامة البيانات المحاسبية والتقارير والقوائم المالية، لامكان الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات.
3. التأكد من أن الاعمال تسير وفق الانظمة والقوانين واللوائح والإجراءات المقررة و أنها تؤدي بأفضل الطرق

4. الكشف عن ميزات وابداعات أفراد المنظمة لمكافأتهم وتحفيزهم والتأكد من الحقوق والمزايا المقررة لهم مع ضمان المساواة للجميع أمام القانون.

5. التأكد من ارتباط أفراد المنشأة أداء ولاء مع المصلحة العامة للمنشأة.

ترى الباحثة أن الرقابة المالية تعد إحدى أهم الوظائف في العمل الإداري إذ يستطيع بواسطتها المسؤولون الإداريون التحقق من مدى تنفيذ الأهداف الموضوعة للمنظمة، أي أنها وظيفة تمكن من مراجعة العمل الذي يتم تأديته، وكذلك إظهار أسباب التقصير في العمل وكيفية معالجة ذلك لمنع تكرار حدوث مثل هذه القصور والانحرافات مرة أخرى.

مفهوم الرقابة الإدارية:

الرقابة الإدارية عملية تستطيع إدارة المؤسسة من خلالها تعرف مدى تطابق إجراءات التنفيذ وخطواته ووسائله مع الخطط الموضوعة، وعند اكتشاف انحرافات في التنفيذ أو ضعف في الأداء، أو أي سبب قد يؤثر على سير عمليات التنفيذ وتحقيق الأهداف، يمكن أن تقوم الإدارة باتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها التصحيح والتوجيه والإرشاد.

وفي ضوء ذلك فإن للرقابة الإدارية علاقة بمجالين مهمين من مجالات العمل في أية مؤسسة، وهما المتابعة والتقييم، ومراقبة الانجاز والأداء، وعليه فهي تهتم بتنظيم الجهود الخاصة بالعمل وفقاً للخطط والبرامج في إطار أهداف المؤسسة، كما تعنى بقياس النتائج العملية ومقارنتها بأهداف الخطط، وتشخيص أسباب تدني الأداء أو الجودة وتحديد أسباب تصحيحها أو تعديلها أو تبديلها أو تطويرها بما يضمن تلاشي الضعف وتحسين الجودة والالتقان للعمل المنجز.

أهداف الرقابة الإدارية:

تكمن الغايات المطلوبة من الرقابة الإدارية فيما يلي:

1. متابعة سير العمل وتقيده بالأنظمة والتعليمات المرسومة وفق أهداف الخطط والبرامج في المؤسسة.
2. تحديد الانحرافات وبيان أسبابها في وقت يسمح بتصحيح خطوات العمل ووسائله، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد الحلول الناجعة.
3. التأكد من أن استخدام الموارد المادية والبشرية والتصرف فيها يتم وفق الخطط والبرامج المقررة.
4. العمل على مبدأ التوفير في تكلفة التنفيذ في إطار نجاح الخطط والبرامج.
5. مراقبة تنفيذ القرارات والتعليمات وفق الأهداف.
6. تحقيق العدالة والمحافظة على حقوق العاملين في المؤسسة.

خصائص الرقابة الإدارية

حتى تتمكن الرقابة الإدارية من القيام بمهامها بشكل فاعل ، يحقق لها النجاح لا بد من أن تمتاز بالخصائص التالية:

الوضوح: أن تختار إدارة الرقابة الوسائل الواضحة التي تمنع الوقوع في التناقض أو الإزدواجية مع الأجهزة المشابهة في العمل، وأن تعمل على تحديد هذه الوسائل بشكل يسمح لجميع الأجهزة الخاضعة للرقابة أن تلم بها، فالهدف التوجيه والارشاد والتصحيح، وليس التصيد للأخطاء.

المرونة: وهذا يعني أن تكون وسائل الرقابة الإدارية وخطواتها وأساليبها قابلة للتغيير والتبديل أو التعديل والتطوير حسب ظروف العمل ومستجداته.

الملاءمة: وهذه خاصية مهمة في نجاح الرقابة الادارية ، حيث تشترط أن تتناسب الرقابة مع طبيعة الأعمال المكلفة بها كل مؤسسة والتي تؤدي إلى اختلاف في الخطط والبرامج في ضوء ظروف المؤسسة وأهدافها وتمويلها.

قلة التكاليف: يجب أن تمتاز الرقابة بانها قليلة التكاليف ، ولا تشكل عبئاً على موارد المؤسسة.

مشاكل في إدارة العقود: وجدت المراجعات مشاكل واسعة النطاق في كيفية إدارة الحكومة لعقود خدماتها. بالإضافة إلى اختبار الفواتير الزائدة.

تطوير العقود: لا تولي الإدارات اهتماما كافيا لتأثير تغيير العقد ، على سبيل المثال ، قامت الإدارات بإجراء تغييرات على المستوى التشغيلي بمعزل عن مجالات الخدمة الأخرى. لا تزال أنظمة الاحتفاظ بنسخ محدثة من العقود ضعيفة.

إدارة العلاقات: لم يكن لدى جميع الأقسام نهج استراتيجي لإدارة علاقات الموردين. لم تكن مشاركة الإدارة العليا مع الموردين على نطاق واسع عبر الحكومة. يمكن أن يؤدي عدم وجود حوافز ذات مغزى للابتكار إلى إعاقة النهج المشتركة لحل المشكلات وتحسين الخدمة.

يعد سوء إدارة العقود مشكلة طويلة الأمد. بحلول منتصف العقد الماضي، كان هناك عدد كبير من الخدمات التعاقدية الناضجة عبر الحكومة. بدأ عملنا في تسليط الضوء على المشاكل المنتشرة في إدارة العقود.

بنود التعاقد الصحيحة

هناك عددا من الوسائل التي يمكن أن تساعد في التقليل من مخاطر صياغة العقود، من أهمها التحقق من أهلية وكفاءة أطراف العقد وسلامة وصفهم النظامي وصحة إثباتاتهم الشخصية، وفي حالة الوكالة التحقق من صحتها ومضمونها وجهة صدورها وتاريخ سريانها وانتهائها واكتمال تصديقاتها ان كانت صادرة من الخارج، والتأكد من عدم معارضة أحكام العقد للنصوص والأحكام السارية في البلاد والتحقق من صحة المعقود عليه، إلى جانب إحكام صياغة العقد اللغوية بحيث يتم تجنب استعمال العبارات الفضفاضة أو التي تحتمل أكثر من معنى، والنص صراحة على فترة سريان العقد ابتداء وانتهاء وإمكانية تجديده وفترة الأخطار اللازمة لإنهائه، والعمل على أن يكون أطراف العقد ملمين إماما كافيا مسبقا بشروط العقد وأحكامه والقيود الواردة فيه، بالإضافة إلى النص صراحة في صلب العقد على

الحقوق الأخرى المرتبطة بموضوع العقد ولا تدخل في التعاقد الأصلي مثل حقوق الملكية الفردية وحقوق الطرف الثالث ان وجدت وحقوق الاتفاق وكيفية التصرف فيها أثناء العقد وبعد انتهائه.

العقود الموحدة: هذا وكانت إدارة العقود بوزارة العدل انتهت من إعداد نماذج العقود الحكومية الأساسية. وتهدف تلك العقود التي جاءت بمبادرة من وزارة العدل، وحظيت بموافقة مجلس الوزراء إلى تقليل الوقت والجهد الذي تبذله مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية في مراجعة إدارة العقود، وتحقيق العدالة بين الشركات العاملة في مختلف مشاريع الدولة عبر العقود الموحدة، بمواصفات وشروط متساوية تضمن حقوق الجميع، وتنظم العلاقة بين الأشخاص بصفاتهم المعنوية والاعتبارية والشركات المتعاقدة معها، بدل هدر الوقت في المفاضلة بين العروض التنافسية.

وأكدت وزارة العدل سعيها في أن تسهم نماذج العقود الموحدة في دعم وتعزيز مسيرة التنمية الوطنية والحد من النزاعات القضائية، وحماية المال العام من المشاكل المترتبة على غياب نموذج موحد تسترشد به الأطراف المعنية بعقود الدولة في تعاملاتها مع الشركات المنفذة للمشاريع، سواء كانت حكومية أو خاصة، وأنه سيتم إرسال نماذج العقود للجهات الحكومية لإبداء ملاحظات بشأنها تمهيدا لعرضها على اللجنة المختصة لاعتمادها.

ومن أبرز العقود التي تم الانتهاء من إعداد نماذجها، نموذج العقد الموحد لتنفيذ الأعمال (النموذج العام) شاملا شروط المناقصة والنماذج، ونموذج العقد الموحد لأعمال الصيانة، ونموذج العقد الموحد للخدمات الاستشارية، ونموذج العقد الموحد لتنفيذ الأعمال الكهربائية والميكانيكية، ونموذج العقد الموحد لتوريد الأصناف، ونموذج العقد الموحد للبناء والتشغيل ونقل الملكية، ونموذج العقد الموحد لتأجير العقارات الحكومية، ونموذج العقد الموحد لتأجير الأراضي الفضاء - الإيجارات طويلة المدة، ونموذج العقد الموحد لاستئجار العقارات لمصلحة الجهات الحكومية، ونموذج العقد الموحد لإعارة الموظفين المهنيين، ونموذج العقد الموحد للتأمين على الممتلكات والمشروعات الحكومية، ونموذج العقد الموحد للخدمات الالكترونية ونظم المعلومات، إلى جانب نماذج لعقود أخرى متعددة المجالات.

تحويل إدارة العقود

تسير الإصلاحات الحالية في الاتجاه الصحيح. نوضح أدناه الخطوات التي نراها مهمة لتحويل إدارة العقود وكيف تساهم المبادرات الحالية في ذلك تحتاج الحكومة إلى وضع الأنظمة والعمليات لتمكين الإشراف الفعال وإدارة العقود. ينبثق فهم مشترك للهياكل والنظم من الإصلاحات الحالية الجارية داخل الأقسام خاصه.

معلومات العقد الأساسية

ليس لدى الإدارات أنظمة معلومات تجمع بين احتياجات التمويل (المقاولون بالدفع)، والمشتريات (التخطيط للمناقصة وإجراءها)، أو إدارة العقود (فهم الأداء والتكاليف والوضع التجاري والعقد المتفق عليه). لا يزال عدد قليل من الإدارات الأكبر في العمل.

مكان تسجيلات العقد. لم نر بعد نظامًا يُظهر للإدارات عقودها الحالية بما في ذلك جميع التغييرات واتصالات المقاول. يقوم مكتب مجلس الوزراء بإعداد مجموعة مشتركة من متطلبات البيانات للعقود الحكومية. وستعيد إطلاق قاعدة بيانات أكتوبر 2014، والتي صُممت لتلبية احتياجات المشتريات. كما أنها تعزز توفير نظام إدارة علاقات المقاول الجديد بحلول نهاية عام 2014. ومع ذلك، فإن هذه الخطة غير مطورة.

الهيكل المتكاملة

تتخذ الإدارات أساليب مختلفة لدمج إدارة العقود في الأعمال التجارية. يقوم البعض ببناء فرق تجارية شاملة تتبع العقد طوال حياته. يقوم آخرون ببناء فرق تجارية متخصصة للتركيز على كل مرحلة من مراحل المشروع. تقوم بعض الإدارات أيضًا بتوضيح كيفية إدارة الفرق التجارية والتشغيلية للعقد.

عمليات متكاملة

يجب دمج إدارة العقود في عملية التكليف، وهذا يعني تصميم السياسات والعقود بهدف القدرة على إدارة العقود المتاحة وأي مرونة مطلوبة. مكتب مجلس الوزراء قامت بتحديث إجراءات التشغيل المعيارية الإرشادية لضمان تعبئة إدارة العقود في وقت سابق.

فهم الموردين والتأثير عليهم

تحتاج الحكومة إلى ضمان المسؤولية عن تقديم الخدمات المتعاقد عليها، وتقع بيئة التحكم على عاتق المقاولين. تحتاج الحكومة إلى خلق وضع يمكنها فيه الاعتماد على المتعاقدين معها حتى عندما لا تنشر أفضل ما لديها.

مديري العقود للإشراف عليهم. يجب أن يقبل كبار المسؤولين التنفيذيين داخل المقاولين، من خلال العقد، المساءلة الشخصية للتسليم التي يقبلها كبار المسؤولين المسؤولين داخل الخدمة المدنية. سيكون لهذا النظام 3 ميزات:

1. الموردون الاستراتيجيين

يوضح مثال كيف تحتاج الحكومة إلى أن تكون أكثر فضولًا بشأن الاستراتيجيات والعمليات الداخلية وثقافة مزوديها الاستراتيجيين. عندما تعتمد الحكومة على متعاقدين استراتيجيين، فمن المعقول أن يكون لديها توقعات واضحة جدًا حول كيفية تصرف تلك المنظمة وإدارتها لنفسها. المعلومات متاحة بسهولة من خلال مصادر مثل الإعلانات العامة ومعلومات المستثمرين وعمل محلي السوق. سيؤدي التحليل الماهر لهذه المعلومات وتصنيفها ومشاركتها إلى تحسين المعلومات الاستخباراتية المقدمة حاليًا لممثلي التاج الذين يقودون المفاوضات الحكومية مع الموردون الاستراتيجيين

2. الشفافية

يعمل لوضع مجموعة مشتركة من المبادئ لتحسين الشفافية بشأن التعاقد. تعمل أقسام التدقيق الداخلي على زيادة عملها المخصص لإدارة العقود والبدء في التفكير في كيفية ضمان الضوابط للاستراتيجية على سبيل المثال، تطلب وزارة العمل والمعاشات التقاعدية من المقاولين الجدد التكليف بمراجعات خارجية للتأكيد على ضوابط المقاول. يجب جمع هذه المبادرات في نظام متكامل للرقابة والشفافية والضمأن. يجب على الإدارات تحديد أهداف بيئة الرقابة، واستخدام آليات الشفافية والتأكيد لضمان الامتثال.

3. الحوافز

تحتاج الحكومة إلى أن تكون أفضل في إنفاذ عقودها وخصم العقوبات. نرى مراجعات تدقيق ما بعد العقد وترتيبات مكاسب واسترداد الأرباح تلعب دوراً أكبر في ضمان مواعيد الحوافز وعدم فقدان القيمة في السلوك العدائي. تقبل الحكومة والصناعة الآن ضرورة استخدام محاسبة الكتاب المفتوح على نطاق واسع لبناء الثقة وضمان توافق الحوافز. ومع ذلك ، هناك الكثير من التفاصيل التي يتعين العمل عليها. يقوم مكتب مجلس الوزراء بتنفيذ مشاريع تجريبية لتحديد كيفية تنفيذ استخدامه المنتظم. هذا يحتاج إلى الاستفادة من المعرفة من الإدارات مثل وزارة الدفاع التي لديها خبرة في هذا المجال. نتوقع من الحكومة تطوير تحليلات البيانات لمقارنة التكاليف والهوامش بين العقود.

تحتاج الحكومة إلى إيجاد طرق لتحقيق أقصى استفادة من أفرادها ذوي الخبرة التجارية. يجب أن يكون هناك توازن بين الإدارات التي تحتفظ بالقدرة الكافية لإدارة عقودها يوميًا ودور مركز في استهداف الموارد عند الحاجة. المبادرات الحالية لمكتب مجلس الوزراء وهي في مرحلة مبكرة ، ولكن من المحتمل أن يكون لها تأثير إيجابي.

دور معزز للموظفين التجاريين

يدرك مكتب مجلس الوزراء والإدارات أنها ركزت كثيرًا على المشتريات ، وأهملت تحديد النطاق والمراحل التشغيلية حيث يمكن أن تضيف قيمة أكبر. ليس من الواضح إلى أي مدى تمتلك القوة العاملة التجارية الحالية المهارات المناسبة. تحتاج الإدارات إلى النظر بعناية في كيفية إدارة أي إعادة هيكلة. ومع ذلك ، من المرجح أن يكون الدور الجديد أكثر إثارة وتأثيرًا داخل الخدمة المدنية. نأمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين مشاركة الموظفين وجعل المهنة أكثر جاذبية لأولئك الذين يبدؤون حياتهم المهنية أو القادمون من خارج الخدمة المدنية.

الدعم المركزي

يقدم الدعم للمشاريع التي تتطوي على التمويل الخاص. يعمل مكتب مجلس الوزراء أيضًا على إنشاء مجموعة بيانات مشتركة للعقود عبر الحكومة وأصدر إرشادات حول كيفية ضمان العقود مشاركة معلومات المشتريات داخل الحكومة. تحسين تبادل المعلومات عن العقود من شأنه أن يسمح للإدارات والمركز بالاستفادة بشكل أفضل من القدرة المشتركة المركزية.

إبرام القيمة مقابل المال لن تحصل الحكومة على قيمة مقابل المال من عقودها حتى تعمل على تحسين إدارة العقود. لقد أدرك مكتب مجلس الوزراء ، وخزانة الملكة البريطانية ، وإدارات الإنفاق الرئيسية حجم المشكلة واستجابت وفقًا لذلك، حيث أطلقت إدارات الإنفاق الرئيسية برامج تغيير مهمة لتحسين إدارة العقود. يعمل مكتب مجلس الوزراء على تعزيز دوره في دعم المهنة التجارية وإدارة الإنفاق الجماعي على السلع والخدمات المشتركة والإدارات الداعمة. نعتقد أن هذا يمثل فرصة لإحداث التغيير المطلوب. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. من وجهة نظرنا ، يجب أن يكون هناك تغيير واسع النطاق في ثقافة الخدمة المدنية والطريقة التي يتم بها إدارة المقاولين. هناك حاجة إلى مزيد من التركيز على نهج التكليف، والشفافية على المقاولين، واستخدام الكتاب المفتوح لمواءمة الحوافز والتركيز المستهدف للقدرة التجارية للحكومة.

يجب أن يضع مكتب مجلس الوزراء برنامجًا مشتركًا بين الحكومات لتحسين إدارة العقود ، بناءً على عمل مجموعة أسواق الخدمات الحكومية (المسؤولين). سيساعد هذا في إضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات الحالية والمساعدة في جعل خطط التحسين أكثر استدامة.

لم يتم دمج برامج الأقسام ولم تقم الإدارات المركزية بتنسيق برنامج رسمي مدعوم بتقنيات إدارية مناسبة. نظرًا للتغيير الثقافي المطلوب والحاجة إلى استمرار الجهود عبر الحكومة، يجب أن يكون البرنامج جزءًا من محفظة سلطة المشاريع الكبرى. أمين مجلس الوزراء.

المراجعات الحكومية للفواتير الزائدة وإدارة العقود

أعلنت وزارة العدل أنها اكتشفت مبالغ كبيرة في الفواتير في عقود المراقبة الإلكترونية التي أبرمتها مع وزارة الداخلية لتترك العقود للمراقبة الإلكترونية وللمراقبة الإلكترونية في عام 2005 ، والتي تم تحويلها إلى وزارة العدل في عام 2008. وكان من المقرر أن تنتهي العقود في أبريل 2013. اكتشف موظفو الوزارة الذين يعملون على المنافسة للحصول على عقود جديدة شذوذًا في البيانات وأبلغ أحد المبلغين عن المخالفات بشكل منفصل عن مخاوفهم بشأن ممارسات التشغيل.

نقاط الضعف في إدارة العقود لها عواقب بعيدة المدى على الإدارات

مخاطر الاحتيال والخطأ بدون التدقيق الأساسي في المدفوعات والأداء ، تعتمد الإدارات على المقالول لتفسير العقد بشكل صحيح، وتلبية المعايير التي يتوقعها الجمهور. على سبيل المثال ، كان من الممكن أن يؤدي التدقيق الأفضل في المدفوعات وفهم العقد إلى منع الإفراط في الفواتير الموجود في عقود وزارة العدل المُحالة إلى السلطات.

عدم إدارة المخاطر غالبًا لا تفهم الإدارات ما هي المخاطر على عقودها ، أو من يتحملها. ثم بعد ذلك لا يديرون المخاطر بشكل صحيح. على سبيل المثال ، أثر فشل وزارة الدفاع في توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحاسمة لنجاح العقد على أنشطة التوظيف وزيادة التكاليف.

لا يتم تطبيق استقطاعات الأداء دائمًا ، على سبيل المثال ، التسهيلات حيث شعرت أن العقود كانت في مرحلة مبكرة أيضًا ، نظرًا لأن المقاولين يمكن أن يمرضوا العقوبات إلى أسفل سلسلة التوريد ، شعرت وزارة الداخلية أن فرض العقوبات ربما يهدد الاستقرار المالي للمقاولين من الباطن و أدى إلى فشل الخدمة بشكل عام.

عدم فهم كيفية تلبية العقود لأهداف السياسة لا يفهم كبار الموظفين دائمًا ما تحققه عقودهم ، مما يترك الإدارات غير قادرة على صياغة العقود والحوافز التعاقدية لاحتياجاتهم أو العمل مع المقاولين للحصول على النتائج المطلوبة. على سبيل المثال ، ضعف الرقابة العليا يعني أن ملف تعريف المخاطر في برنامج العمل التابع لوزارة العمل والمعاشات التقاعدية قد تم تغييره لصالح المقاولين.

الاستجابة المركزية لمراجعات إدارة العقود

اجتماع شهريًا لتنسيق الاستجابة الإستراتيجية للحكومة لإمداد السوق وتطويره؛ التخطيط للطوارئ؛ القدرة التجارية؛ إدارة الموردين الاستراتيجية؛ العلاقات الحكومية مع موردي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ التخطيط الاستراتيجي لعقود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والشفافية.

الآن الهيئة المركزية لمساعدة الإدارات على شراء السلع المشتركة و خدمات مثل إدارة المرافق والاستشارات والسفر. يحل محل دائرة المشتريات الحكومية ويتضمن أجزاء من مكتب مجلس الوزراء تركز على السياسة التجارية. تهدف إلى أن تصبح مركز الخبرة الحكومية للقضايا التجارية ومساعدة الإدارات على:

1. تحسين مهاراتهم التجارية
2. حل قضايا التعاقد المعقدة.
3. تحسين بيانات وأنظمة التعاقد.
4. شراء السلع والخدمات المشتركة.
5. دعم ممثلي التاج لإدارة علاقات الموردين الإستراتيجية للحكومة.

أسباب ضعف إدارة العقود:

تعكس نقاط الضعف الحالية مشاكل طويلة الأمد

- لم يعطي الأولوية الكافية لإدارة العقود
- لم تخصص مهارات وموارد كافية
- لم يستخدم العقوبات لتشجيع الأداء الجيد.
- لديها إدارة ضعيفة للمخاطر.
- لديها تدابير متغيرة لتحسين العقد
- لم تنفذ على نطاق واسع برنامج إدارة علاقات الموردين (أقل من نصف المنظمات).
- بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لدعم مؤسسات الحكومة المركزية.

إدارة العقود اليومية

إدارة العقد هي عملية إنشاء عقد بين صاحب العمل والمقاول. تنتهي العملية عندما يتم الاتفاق على العقد ويوقع الجميع على الخط المنقط. يتم إنشاء هذه المستندات لحماية جانبي الاتفاقية في حالة حدوث خطأ ما أو الحاجة إلى التغيير.

هذه هي البداية والنهاية لإدارة العقود، ولكن بينهما، هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. الخطوة الأولى هي فهم رغبات واحتياجات كل طرف. هذه ليست مهمة سهلة، وتتطلب الوقت والجهد. بعد ذلك، يضع مسؤول العقد هذه الرغبات والاحتياجات والتوقعات وما إلى ذلك في نموذج مكتوب يسهل فهمه والرجوع إليه.

يمكن أن تكون إدارة العقد عملية طويلة، خاصة إذا كانت هذه هي المرة الأولى التي يعمل فيها صاحب العمل والمقاول معًا. يمكن أيضًا استخراجها، لأن عملية تخطيط المشروع قد تتطلب تغييرات في العقد. كل هذه التغييرات والتعديلات، بالإضافة إلى المفاوضات الأولية والاجتماعات والمزيد تقع جميعها تحت مظلة إدارة العقود.

تقوم الإدارات بمراجعة عمليات إدارة العقود الخاصة بها لتحسين الحوكمة. طلبت إدارة العمل والمعاشات التقاعدية إجراء مراجعة خارجية لتحديد الممارسات الجيدة في إدارة العقود وتحسين الاتساق. كلفت وزارة الدفاع بمراجعة إدارة العقود التي لا تغطيها المراجعة الحكومية.

المراجع:

العبيدي، محارب خميس ضاري، (٢٠١٦)، الرقابة الادارية والمالية على العقود الحكومية : دراسة مقارنة بين القانونين الاردني والعراقي، دار المنظومة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 1 - 193.

ميسون لطفي الشباطات، (٢٠٢٢)، أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد ٤٠، ص ٢١٢-٢٢٢.

العبدالهادي، (٢٠٠٤)، إدارة العقود الحكومية باشرت أعمالها المطيري ل القبس : التنسيق مع وزارات الدولة والبنوك للتأكد من إجراءات العقود والكشف عن المتلاعبين، مقالة منشورة على مدونة القبس، متوفرة على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.alqabas.com>، تمت الزيارة بتاريخ: ١٥-١١-٢٠٢٢، الساعة: ١٢:٠٣ مساءً.

توبياس آديان وفابيو ناتالوتشي، (٢٠١٩)، نقاط الضعف في النظام المالي العالمي يمكن أن تَضخّم الصدمات، مقالة منشورة على مدونة صندوق النقد الدولي، متوفرة على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2019/04/09/blog-gfsr-weak-spots-in-global-financial-system-could-amplify-shocks>، تمت الزيارة بتاريخ: ١٧-١١-٢٠٢٢، الساعة: ٠٥:١١ مساءً.

سحر محمد، (٢٠٢٢)، بحث عن الرقابة الإدارية، مقالة منشورة على مدونة مقال، متوفرة عبر الرابط الإلكتروني التالي: <https://mqaall.com/search-for-administrative-control>، تمت الزيارة بتاريخ: ١٨-١١-٢٠٢٢، الساعة: ٠٢:٠١ صباحاً.

مجد خضر، (٢٠٢١)، بحث حول الرقابة الإدارية، مقالة منشورة على مدونة موضوع، متوفرة على الرابط الإلكتروني التالي: <https://mawdoo3.com>، تمت الزيارة بتاريخ: ١٨-١١-٢٠٢٢، الساعة: ١٥:٠٤ صباحاً.

سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، (٢٠٢١)، تعريف الرقابة المالية وأهميتها وأهدافها - الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، ص 72-78.

Abstract:

The emergence of control is due to the emergence of the state and its ownership of public money and its management on behalf of the people. The activity of the administration has expanded and the volume of public money has increased with the development of the state's function from maintaining internal and external security to the establishment of administrative control to interfering in various aspects of economic activity. Oversight is a pillar of organization and planning. In the modern state, the development of financial control has helped the development of the state and its transition from the protector state to the intervening state, and the development and division of authorities into judicial, legislative and executive, and the disasters and crises experienced by states have played a role in prompting societies to develop financial oversight bodies in order to preserve and employ them in order to Overcoming crises.